د. ناتالي دافيدزون، جامعة تل أبيب، "الحرب في غزة والتجارة العالمية بالسلاح"، 21.8.2025

المقدّمة:

مرحبًا بالجميع وأهلًا بكنّ في "عيون على غزة"، لقاؤنا اليومي الذي يجمع بين الاحتجاج والتعلّم. اليوم ننهي الأسبوع التاسع من سلسلتنا، أي أنّنا استمعنا إلى 45 متحدثة ومتحدثًا أناروا أعيننا، حتى وإن أثقلوا قلوبنا، بجوانب مختلفة، قريبة وبعيدة، مما يحدث في غزة اليوم. اليوم سنتحدث مع د. ناتالي دافيدزون من كلية الحقوق في جامعة تل أبيب. نتالي متخصّصة في القانون الدستوري، في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وفي التنظيم القانوني لتجارة السلاح. هذا جانب حاسم لم نتطرق إليه حتى الآن. ستتحدث ناتالي لمدة ثماني دقائق، وبعدها سنترك وقتًا لنقاش قصير. أذكّر أن بالإمكان طرح الأسئلة في الدردشة وسأقوم بقراءتها لاحقًا لنتالي. شكرًا جزيلًا لانضمامك إلينا ناتالي، الكلمة لك.

المحاضرة:

شكرًا جزيلًا. طاب بعد الظهر للجميع وشكرًا للمنظمين على هذه الفرصة للحديث هنا. سأشارك عرضًا. أنا باحثة في القانون الدولي، وبالنسبة لكثير من أصدقائي، من القانونيين الدوليين، فإن الوضع في غزة يمثّل أزمة عميقة ليس فقط للبشرية، بل أيضًا على المستوى المهني، حيث نشهد انتهاكات صارخة لقوانين الحرب، وارتكاب جرائم دولية دون ردّ كافٍ من المجتمع الدولي. لكن اليوم أود أن أتحدث عن مجال في القانون الدولي تظهر فيه مؤشرات على تطبيق القواعد. هذا المجال هو تنظيم التجارة الدولية بالسلاح.

سأشرح أن هذه القواعد تدفع دولًا إلى وقف أو تقييد تصدير السلاح إلى إسرائيل، حتى لا تساهم في الدمار في غزة. رسالتي ليست أن كل شيء يعمل بشكل رائع وهذا ما سينقذنا، بل أريد الإشارة إلى تطور مهم يشكّل أيضًا مسارًا للعمل والنشاط. إذا تبقى لي وقت سأختم بذلك.

أولًا، بعض الحقائق عن تجارة السلاح العالمية. هذا مجال يعاني من نقص خطير في الشفافية، لكن وفق أحدث البيانات المتاحة من عام 2022، نتحدث عن تجارة بقيمة لا تقل عن 138 مليار دولار سنويًا. [في الشريحة] أمامكم [رسم بياني يظهر] نظرة تاريخية للتغيّر في حجم التجارة. الأرقام على يسار الرسم لا تعبّر عن قيمة مالية، بل عن مؤشر مركّب يهدف إلى قياس القدرة العسكرية. وما أريد أن تلاحظوه هو الانخفاض الواضح بعد نهاية الحرب الباردة، ثم الارتفاع المستمر بعد 11 سبتمبر وحرب العراق. وهنا – لا يظهر بعد في الرسم الحالي لكنه سيظهر في الإصدار القادم – أنّ العامين الأخيرين شهدا تسلّحًا كبيرًا بعد هجوم روسيا على أوكرانيا. أوروبا تتسلح وكذلك مناطق أخرى من العالم. لإسرائيل مكانة كبيرة في هذه التجارة. لن أذكر الأرقام هنا، التصنيفات موجودة في الشريحة، لكن أشير فقط إلى أن المورّدين الرئيسيين لها هم الولايات المتحدة وألمانيا، ثم دول أخرى بأحجام أصغر بكثير، منها إيطاليا. إسرائيل تستورد الكثير من الخارج، خصوصًا المعدات الثقيلة مثل الطائرات والسفن وأشياء من هذا النوع.

القانون الدولي متردد جدًا تقليديًا بشأن تجارة السلاح. من جهة، السلام ونزع السلاح هما أهداف رسمية للأمم المتحدة. من جهة أخرى، ميثاق الأمم المتحدة يعترف بحق الدفاع عن النفس. ومن يضع القانون الدولي؟ الدول نفسها، وهي لا تقيّد نفسها. لكن هناك مجتمع مدني نشط جدًا في هذا المجال. ومن أبرز إنجازاته المعاهدة الجديدة التي دخلت حيّز التنفيذ عام 2014 وتُسمى معاهدة تجارة السلاح [https://thearmstradetreaty.org]. إسرائيل ليست طرفًا فيها، لكن هذا لا يغيّر بالنسبة لنقاشنا اليوم. هدفها هو تقييد نقل وبيع السلاح إلى أماكن يُحتمل أن يُستخدم فيها لارتكاب انتهاكات للقانون الدولي. من المهم أن نفهم أنه في كل دولة متقدّمة سمعت عنها، بيع السلاح إلى خارج حدودها يتطلب ترخيصًا من الدولة وتحت إشرافها. وهذه المعاهدة تحدد كيف ينبغي أن يتم هذا الإشراف.

كل دول الاتحاد الأوروبي أطراف في هذه المعاهدة وملزمة بها. فبحسب المادة 6، الفقرة 3، يُحظر عليها صراحة نقل سلاح إذا كانت لديها معرفة بأن السلاح سيُستخدم في ارتكاب إبادة جماعية أو جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. هذا بند يكاد يستحيل استخدامه لأنه يشترط "المعرفة"، والمعرفة بشأن ارتكاب هذه الجرائم صعبة الإثبات. لكن هناك المادة 7 وهي الأهم بالنسبة لنا، وتنص على أنه في كل حالة أخرى، عند دراسة منح ترخيص لصفقة سلاح، يجب على الدولة أن تفحص ما إذا كان هناك خطر أن يُرتكب بالسلاح انتهاك جسيم لقوانين الحرب أو حقوق الإنسان. وإذا وُجد "خطر حاسم" (overriding risk)، فلا تتم الموافقة على الصفقة. لم يكن واضحًا بالضبط ما المقصود بـ "خطر حاسم"، فقد صاغته الدول بشكل غامض. لكن منذ أكتوبر 2023 نرى تطبيقًا متزايدًا لهذه المادة.

لا شك أنكم سمعتم عن بعض هذه القرارات. هناك قرارات من دول أوروبية بالأساس، وأيضًا من كندا وبريطانيا (رغم أنها لم تعد جزءًا من الاتحاد الأوروبي)، لإلغاء تراخيص أو وقف نقل سلاح إلى إسرائيل حتى لا تساهم في الدمار في غزة، استنادًا إلى المادة 7 أو قوانين محلية تُطبق المادة 7. وحتى عندما ترفض الدولة القيام بذلك، كما في حالة هولندا، نجحت منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان في إقناع المحكمة بأن تأمر الدولة بوقف التصدير. هذا ما حدث في هولندا، حيث أمرت محكمة إدارية في لاهاي الحكومة بوقف إرسال أجزاء من طائرات F35 إلى إسرائيل. والمثير هنا أن المحكمة فسّرت المادة 7 بشكل واسع جدًا: التزام الدولة بفحص المخاطر لا يقتصر على لحظة منح الترخيص، بل يستمر حتى بعد منحه، ما يعني أنه يمكن إلغاؤه. وأكدت المحكمة أيضًا أن "الخطر الحاسم" يعني "الخطر الواضح". أي لا حاجة لإثبات أن إسرائيل بالفعل انتهكت القانون الدولي، أو ارتكبت إبادة، أو أي شيء آخر؛ يكفي إثبات وجود خطر، ويمكن الاعتماد على سلوك سابق. وقد استندت المحكمة في حكمها إلى

مداولات عديدة في محكمة العدل الدولية في لاهاي، والقرارات المؤقتة الصادرة عنها في الدعوى التي رفعتها جنوب إفريقيا، بالإضافة إلى تقارير عديدة من الأمم المتحدة.

ما الذي يعنيه هذا بالنسبة لنا؟ أولًا، أعتقد أنّه داخل إسرائيل، عندما يتحدث الناس عن حظر السلاح – مثلًا حين أوقفت ألمانيا إرسال السلاح – يجب أن نشرح أن هذه القرارات محدودة ومرتبطة بشروط. ليست قرارات شاملة، باستثناء إسبانيا. في معظم الدول الأخرى، هذه قرارات مرتبطة بسلوك إسرائيل في غزة. أي أنها مشروطة: إذا توقفت الحرب ولم يعد هناك خطر لارتكاب انتهاكات جسيمة لقوانين الحرب، سيُستأنف تصدير السلاح إلى إسرائيل. هذه القرارات تستند إلى قواعد قانونية. من الواضح أن هناك اعتبارات سياسية ودوافع سياسية، لكنها ليست أمرًا سقط من السماء، وليست مجرد معاداة للسامية. بل هي ناتجة عن قواعد قانونية. حتى إن كنتم خارج إسرائيل، أو لديكم إمكانية التأثير من الخارج، فهذا برأيي مسار مهم للنشاط: محاولة تقييد تصدير السلاح إلى إسرائيل كوسيلة ضغط لوقف الحرب أو إدارتها بطريقة مختلفة.

إليكم روابط أوصي بمتابعتها إن أردتم معرفة المزيد في هذا السياق:
https://www.forumarmstrade.org/
https://caat.org.uk/
https://www.sipri.org/

شكرًا جزيلًا.